الدين العام يبلغ 678 مليار ريال في 2019 تمثل 24 بالمئة من الناتج المحلي

السعودية تقر ثاني أكبر ميزانية بتاريخها

أعلنت السعودية عن ثاني أكبر ميزانية بتاريخ المملكة وذلك لعام 2020 بإنفاق يبلغ تريليونا و20 مليار ريال، وهو ما يقل عن الإنفاق الفعلي لعام 2019 بنحو 2.7%.

أما مقارنة مع الإنفاق الذي كان مقدرا بداية 2019 عند تريليون و100 مليار ريال، والتي كانت أكبر ميزانية توسعية بتاريخ السعودية، فجاءت ميزانية 2020 أقل بنحو 7.7%.

وبلغت الإيرادات المقدرة للعام المقبل 833 مليار ريال، بتراجع 9% عن الإيرادات الفعلية لعام 2019، وبتراجع بنحو 14% عن الإيرادات التي كانت مقدرة في ميزانية العام الجاري.

وبذلك يبلغ العجز المقدر في ميزانية العام المقبل 187 مليار ريال، بزيادة بنحو 43% عن العجز الذي كان متوقعا في ميزانية 2019 والذي تحقق بالفعل عند 131 مليار ريال.

ويمثل عجز ميزانية العام المقبل 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية.

أما الدين العام فمن المتوقع أن يرتفع إلى 754 مليار ريال، وهو ما يمثل 26% من الناتج المحلي الإجمالي لتبقى هذه النسبة من بين الأدنى عالميا.

وفي الأرقام الفعلية لعام 2019، فقد بلغت النفقات تريليونا و48 مليار ريال هذا العام، بتراجع 2.9% مقارنة مع الأرقام الفعلية لعام 2018.

أما الإيرادات فقد بلغت 917 مليار ريال بزيادة 1.2% مقارنة مع الأرقام الفعلية لعام 2018.

كما تقلص العجز الفعلي هذه السنة بنحو 25% إلى 131 مليار ريال، وهو ما يمثل 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

أما الدين العام فيقف حاليا عند 678 مليار ريال أي ما يمثل 24% من الناتج المحلي الإجمالي.

فيما أكد وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، أن «حكومة المملكة قررت أن تكون أكثر تحفظا في تقديرها للإيرادات في العام المقبل، والبالغة 833 مليار ريال».

وأشار الجدعان في مؤتمر صحافي للإعلان عن تفاصيل ميزانية المملكة، التي اعتمدها مجلس الوزراء السعودي إلى «تمكن الحكومة من السيطرة على مستويات العجز في الميزانية في حدود 187 مليار ريال للعام المقبل».

وقال إن «مستوى الدين في نهاية العام الحالي سيبلغ 678 مليار ريال، وفي نهاية العام المقبل سيبلغ 754 مليار ريال». وأضاف أن من أهم مستهدفات المالية العامة للعام المقبل وعلى المدى المتوسط في جانب الإيرادات، هو «تعزيز الإيرادات غير النفطية، والمقدر أن تنمو بنسبة 5% إذا استبعدنا الإيرادات غير المتكررة المسجلة في العام الحالي».

وأكد الجدعان أن النمو في القطاع غير النفطي يأتي نتيجة «نمو النشاط الاقتصادي»، موضحا أن عمل الحكومة سوف يستمر على المدى المتوسط لتحقيق التوازن بين دعم النمو الاقتصادي والاستدامة المالية» التي وصفها بأنها مهمة جدا للنمو على المدى المتوسط.

وجدد التأكيد على مواصلة عمل الحكومة على «رفع مستوى إدارة المالية العامة، والعمل مع الجهات الحكومية الأخرى على رفع كفاء الإنفاق وزيادة الفرص للقطاع الخاص».

وأشار إلى «حصة قطاعات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية على نصيب كبير جدا من الميزانية».

وقال إن الأرقام عكست نمواً في النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات، «خاصة قطاع الإنشاءات الذي سجل نمواً 3.5% في الربع الثاني من العام 2019 على عكس النمو السلبي للأعوام السابقة».

وأكد أن هذا النمو «ينشأ عنه الكثير من الفرص للقطاع الخاص وللمواطنين وللمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي من المتوقع أن يستمر نموها بعد النمو الكبير الذي حققته في العام الحالي».

وقال إن العمل ضمن الميزانية «سيركز على إكمال مستهدفات برامج تحقيق الرؤية 2030، التي يجري المراجعة الدورية لها للتأكد من أنها تحقق المستهدفات»، مؤكداً أن «عدداً كبيراً من برامج الرؤية وصلت إلى مستهدفات 2020 نهاية العام الحالي».

وأوضح أن «العمل على المراجعة الدورية لمستهدفات رؤية المملكة 2030 سينتهي في نهاية الربع الأول 2020».

محمد الجدعان

الجدعان: برامج رؤية السعودية حققت مستهدفات 2020 مع نهاية العام الحالي

حذر من تضاعف نسبة الفقر المدقع بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا

البنك الدولي يتوقع تحسن نمو الدول العربية العام المقبل

محمود محيي الدين

توقع نائب رئيس البنك الدولي، محمود محيي الدين، في مقابلة مع «العربية» تحسن معدلات النمو في المنطقة العربية العام المقبل، مشيراً إلى أن ذلك يتوقف على أسعار النفط.

وقال محيي الدين إن عام 2020 قد يشهد معدلات نمو في عدد من الدول العربية بأعلى من تقديرات البنك الدولي، إذا تحسنت أسعار البترول، وربما ستكون المعدلات المسجلة أعلى.

وأشار إلى أهمية أن يرتبط ذلك النمو مع معدلات توظيف وتشغيل مناسبة، موضحاً أن هذا الأمر يحتاج إلى مراجعة للمشروعات كثيفة العمالة.

كما أشار إلى قضية مهمة، تتمثل في مكافحة الفقر التي تحتاج إلى زيادة فرص العمل والاستثمار في التعليم.

وأوضح أن المؤشر الأخطر المتمثل في تضاعف زيادة الفقر المدقع وتضاعف النسبة لمن يعانون من الفقر الشديد من 2.5% في 2013 إلى 5% في آخر تقرير صادر وفق أرقام 2015.

وقال إن عدد الفقراء وصل إلى 18 مليونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، موضحاً أن هذه المنطقة أصبحت الأعلى بعدم العدالة في نسبة توزيع الدخل.

وبين أن الأرقام تشير إلى أن نسبة 10% من السكان الأغنى يحصلون على 64% من الدخل، وهذا يؤكد أن مكافحة الفقر لا تكون فقط بمنح الإعانات إنما أيضا تحتاج إلى إتاحة فرص عمل وزيادة معدلات التوظيف والتشغيل.

انخفاض أسعار النفط بسبب مخاوف الحرب التجارية

انخفضت أسعار النفط للجلسة الثانية على التوالي إذ طغت الآثار السلبية لآفاق تباطؤ الطلب العالمي على مزايا اتفاق أوبك مع منتجين شركاء في نهاية الأسبوع الماضي علي زيادة تخفيضات إنتاج الخام في أوائل 2020.

ونزلت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت 11 سنتا أو 0.2 بالمئة إلى 64.14 دولار للبرميل بحلول الساعة 0738 بتوقيت جرينتش.

وتراجعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عشرة سنتات أو 0.2 بالمئة إلى 58.92 دولار للبرميل. ونزل الخامان القياسيان 0.2 و0.3 على الترتيب يوم الاثنين.

وقال بنك إيه.إن.زد في مذكرة "حالة النشوة (بسبب تخفيضات أوبك) لم تدم طويلا والهبوط المفاجئ لصادرات الصين يبرز تأثير الصراع التجاري". وأظهرت بيانات هبوط صادرات الصين في نوفمبر تشرين الثاني 1.1 بالمئة على عكس توقعات استطلاع لرويترز بزيادة واحد بالمئة. ويقول محللون إن تحرك أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجين شركاء مثل روسيا، لزيادة تخفيضات الإنتاج لتصل إلى 1.7 مليون برميل يوميا من 1.2 مليون برميل يوميا حاليا سيظل عامل دعم على المدى المتوسط.

لكن زيادة الإنتاج من خارج أوبك تهدد بإلحاق الضرر بجهود الحد من إمدادات الخام العالمية.

119.5 مليار يورو الصادرات الألمانية في شهر

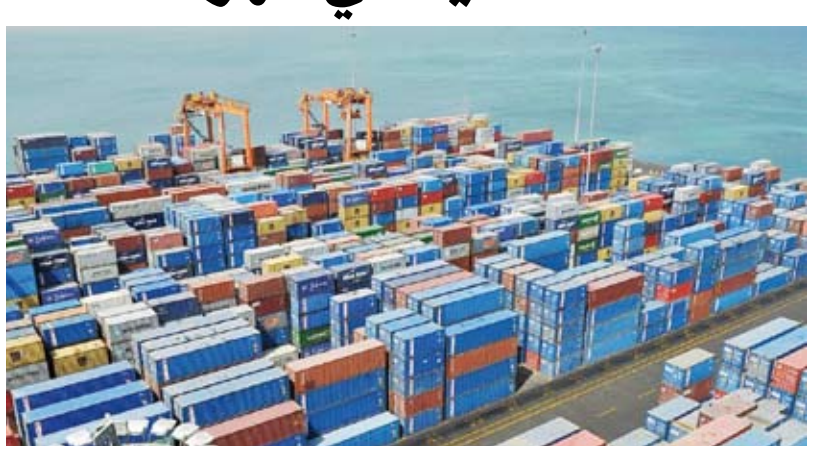

رغم ضعف الاقتصاد العالمي، ارتفعت الصادرات الألمانية في (أكتوبر) الماضي بقيمة 119.5 مليار يورو بزيادة قدرها 1.9 في المائة مقارنة بالشهر نفسه من عام 2018.

وبحسب «الألمانية»، ذكر مكتب الإحصاء الاتحادي في مقره في مدينة فيسبادن غربي ألمانيا، أنه خلال الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، ارتفعت الصادرات 1 في المائة لتصل إلى 1116.4 مليار يورو.

وفي المقابل، انخفضت الواردات إلى ألمانيا في تشرين 0.6 في المائة لتصل قيمتها إلى 98 مليار يورو، ومقارنة (سبتمبر) الماضي، ارتفعت الصادرات 1.2 في المائة، بينما لم تتغير قيمة الواردات.

وتؤثر النزاعات التجارية وتباطؤ الاقتصاد العالمي والغموض الذي يكتنف عملية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سلبا في النشاط التصديري لألمانيا.

وتوقع الاتحاد الألماني للتجارة الخارجية أخيرا أن تسجل التجارة الخارجية الألمانية نموا 0.5 في المائة على مدار هذا العام.

من جهة أخرى، أعلن المكتب الاتحادي للإحصاء في ألمانيا ارتفاع تكاليف العمالة في ألمانيا خلال الربع الثالث من هذا العام.

وأوضح المكتب أن تكاليف العمالة ارتفعت خلال الربع الثالث من العام الجاري 3.1 في المائة، مقارنة بالفترة الزمنية نفسها من العام الماضي.

وتكاليف العمالة تتكون من صافي الدخول وتكاليف الأجور، وكانت تكاليف العمالة في ألمانيا قد ارتفعت 3.4 في المائة خلال الربع الثاني من هذا العام.

أسهم اليابان تنخفض مع اقتراب موعد فرض رسوم أميركية علي واردات صينية

انخفض المؤشر نيكي القياسي في بورصة طوكيو للأوراق المالية مع اقتراب الموعد النهائي لبدء جولة جديد من الرسوم الجمركية الأمريكية على واردات من الصين في ضوء تعليقات إيجابية من واشنطن وبكين بشأن تقدم محادثات التجارة.

وأغلق نيكي منخفضا 0.08 في المئة ليصل إلى 23410.19 نقطة.

وقبل فرض رسوم جمركية جديدة على واردات صينية بقيمة 156 مليار دولار في الخامس عشر من الشهر الجاري، تبنت كل من الصين والولايات المتحدة نبرة تصالحية. كما يركز عدد من المتعاملين على اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) الذي يبدأ ، ومن المتوقع على نطاق واسع أن يبقي المركزي على أسعار الفائدة دون تغيير.

وارتفع 69 سهما على المؤشر نيكي في حين انخفض 152 سهما. وتراجع المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.09 في المئة مسجلا 1720.77 نقطة.

نزوح أدوات دين حكومية بـ12 مليار دولار بين سبتمبر وديسمبر

معيط: مصر تدرس 3 طروحات لسندات خضراء وإسلامية

محمد معيط

قال وزير المالية المصري، محمد معيط، إن مصر تدرس 3 طروح سندات في السنة المالية الحالية 2019–2020، وذلك لسندات خضراء وإسلامية وذات عائد متغير.

وأضاف معيط، خلال مؤتمر، أن أدوات الدين الحكومية شهدت نزوحاً صافياً بلغ 12 مليار دولار بين سبتمبر وديسمبر في ظل أزمة الأسواق الناشئة، لكن أعقبه تدفق 8 إلى 9 مليارات دولار في غضون شهرين إلى 3 أشهر.

والسند الأخضر، هو صك استدانة يصدر للحصول على أموال مخصصة لتمويل مشروعات متصلة بالمناخ أو البيئة، وفقا لبيانات البنك الدولي.

والاستخدام المحدد للأموال التي تتم الحصول عليها لمساندة تمويل مشروعات معينة، هو الذي يميز السندات الخضراء عن السندات التقليدية، حيث يقيم المستثمرون الأهداف البيئية المحددة للمشروعات التي تهدف السندات إلى مساندتها وفقا للبنك.

وكانت باعت وزارة المالية المصرية في 14 نوفمبر الماضي، سندات دولية بملياري دولار على ثلاث شرائح لأجل أربع سنوات و12 عاما و40 عاما لتغطية جزء من الاحتياجات التمويلية لموازنة 2019–2020 والتي تقدر بنحو 5 مليارات دولار.

وأوضحت الوزارة، آنذاك أنها تلقت طلبات اكتتاب في السندات الدولارية تجاوزت 14.5 مليار دولار بعد ساعات قليلة من الإعلان عن الطرح، ليساعد الإقبال الكبير في خفض فائدة السندات 45 نقطة أساس، مقارنة بالأسعار الاسترشادية.

أمام مصر جدول سداد ديون خارجية صعب للعامين القادمين، وهي تحاول توسيع قاعدة مستثمريها وتمديد أجل استحقاق ديونها والاقتراض بفائدة أقل.

وقالت الوزارة، في البيان، إن الإصدار شمل سندات «بقيمة 500 مليون دولار لأجل أربعة أعوام، وبمليار دولار لأجل 12 عاماً، و500 مليون دولار لأجل 40 عاماً».

وبلغ الدين الخارجي لمصر 108.70 مليار دولار في نهاية يونيو الماضي بزيادة 17.3% على أساس سنوي.

تراجع مبيعات السيارات بالصين في نوفمبر للشهر 17 على التوالي

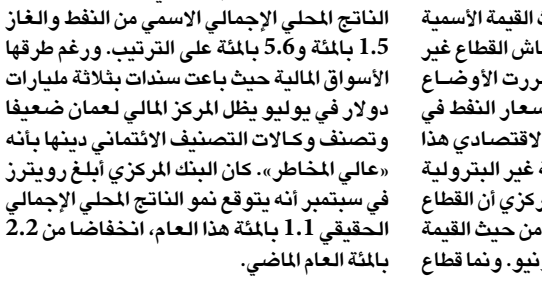

تراجعت مبيعات السيارات في الصين للشهر السابع عشر على التوالي في نوفمبر وانخفض عدد السيارات التي تعمل بأنواع طاقة جديدة للشهر الخامس على الترتيب بسحب بيانات من أكبر اتحاد لصناعة السيارات في البلاد.

وقال اتحاد منتجي السيارات في الصين إن المبيعات في أكبر سوق للسيارات في العالم نزلت 3.6 بالمئة مقارنة مع نفس الشهر قبل عام.

ويأتي ذلك عقب انخفاض أربعة بالمئة في أكتوبر و5.2 بالمئة في سبتمبر. وانكمشت مبيعات السيارات في البلاد في العام الماضي لأول مرة منذ التسعينات في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة.

وقال الاتحاد إنه في نوفمبر ، نزلت مبيعات السيارات التي تعمل بأنواع طاقة جديدة 43.7 بالمئة عقب انخفاض 45.6 بالمئة في أكتوبر. وقفزت مبيعات تلك السيارات 62 بالمئة تقريبا في العام الماضي رغم الانكماش في السوق بشكل عام.

وتشمل سيارات التي تعمل بأنواع الطاقة الجديدة السيارات الهجينة وتلك التي تعمل ببطاريات كهربائية فقط والتي تعمل بخلايا وقود هيدروجيني.

الاتحاد الأوروبي يوافق على تمويل عام بقيمة 3.2 مليار يورو لأبحاث البطاريات

أعطت المفوضية الأوروبية الضوء الأخضر لمشروع يقضي بمنح منتجي البطاريات في سبع دول من الاتحاد الأوروبي تمويلات عامة للأبحاث بقيمة تصل إلى 3.2 مليار يورو (3.5 مليار دولار) بحلول عام 2031.

وبحسب «الألمانية» قالت المفوضية الأوروبية في بيان إن 17 شركة تعمل في جميع حلقات سلسلة إنتاج البطاريات – من تعدين المواد الخام إلى التصميم وإعادة التدوير – سوف تستفيد من التمويل.

وذكرت المفوضية أنتاج البطاريات المحدّث له أهمية استراتيجية رئيسية لدى قطاع السيارات في أوروبا وأيضا لجهود القطاع من أجل طاقة أنظف.

ويتخلف منتجو البطاريات الأوروبيون كثيرا عن نظرائهم الآسيويين، خاصة فيما يتعلق بالبطاريات المستخدمة في السيارات الكهربائية. وتشير التقديرات إلى أن نحو 80% من البطاريات على مستوى العالم، يتم إنتاجها في آسيا، مقابل 3% يتم إنتاجها في أوروبا.

وسوف تحصل ألمانيا وفرنسا على نصيب الأسد من التمويلات، بإجمالي يصل إلى 2ر2 مليار يورو. كما تستفيد شركات من بلجيكا والسويد وفنلندا وبولندا من هذا المشروع.

المركزي العماني: انكماش الاقتصاد المحلي 1.9 بالمئة في النصف الأول

قال البنك المركزي العماني إن اقتصاد سلطنة عمان أنكمش 1.9 في المائة من حيث القيمة الأسمية في النصف الأول من العام مع انكماش القطاع غير النفطي. وبحسب (رويترز) تضررت الأوضاع المالية للسلطنة جراء انخفاض أسعار النفط في السنوات الأخيرة لكن التراجع الاقتصادي هذا العام نابع من الأنشطة الصناعية غير البترولية وقطاع الخدمات. وأضاف البنك المركزي أن القطاع غير النفطي انكمش 3.4 في المائة من حيث القيمة الاسمية في الفترة من يناير إلى يونيو. ونما قطاع النفط والغاز 2.1 بالمئة في نفس الفترة وزاد الناتج المحلي الإجمالي الاسمي من النفط والغاز 1.5 بالمئة و5.6 بالمئة على الترتيب. ورغم طرقها الأسواق المالية حيث باعت سندات بثلاثة مليارات دولار في يوليو يظل المركز المالي لعمان ضعيفا وتصنف وكالات التصنيف الائتماني دينها بأنه «عالي المخاطر». كان البنك المركزي أبلغ رويترز في سبتمبر أنه يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 1.1 بالمئة هذا العام، انخفاضا من 2.2 بالمئة العام الماضي.